التنظيمات السياسية والأهداف الاقتصادية والاجتماعية للثورة المصرية 1952–1970

أ.د.جعفر عباس حميدي
كلية التربية – ابن رشد جامعة بغداد

أ.م.د.سعد كاظم حسن
كلية التربية للعلوم الإنسانية جامعة بابل

المقدمة

بعد وفاة الرئيس المصري جمال عبد الناصر عام 1970 وهو مؤسس تنظيم الضباط الأحرار ، واضع الأهداف الستة للتنظيم ، أخذت الصحف والمجلات العربية ،وبخاصة الكويتية واللبنانية والمصرية ، بدراسة وتقويم مسيرة الثورة وما تحقق من اهدافها ، وذلك باجراء المقابلات مع من اسهم في تنظيم الضباط الاحرار وفي الحياة السياسية في تلك المدة ، كما نشرت بعض الوثائق البريطانية التي كُشفت عن بعض الاسرار المهمة ، ولم يتسن لباحث أن يجري تقوميا لما نشر .

ولهذا حاولنا الاستعانة بهذه المصادر التي تعد أساسية لدراسة مرحلة عبد الناصر ، كما استعنا بالدراسات التي نشرت عن الثورة المصرية لتقديم صورة أقرب الى الحقيقة لما جرى في مصر خلال تلك المدة .

تنظيم الضباط الأحرار

أولاً : الخلفية الفكرية والأجتماعية والاهداف

بعد أن اضطرت الحكومة البريطانية الى إلغاء حمايتها على مصر بأصدار تصريح 28 شباط 1922 ، قامت بإصدار دستور لمصر عام 1923 وضع أسس النظام السياسي الملكي،وكان من ضمن هذه الأسس أن يكون لمصر جيش وطني يدافع عنها ، ولكي تضمن بريطانيا سيطرتها على هذا الجيش وضعت بعض الضوابط والقيود تمثلت في :-

- احتكار أعداده وتدريب ضباطه وتزويده بالسلاح .
- اقتصار دخول الكلية الحربية على أبناء الأسر الارستقراطية و الأثرياء وكبار الملاك [1]

وبعد توقيع معاهدة عام 1936 البريطانية- المصرية التي أصبَحت مصر بمُوجبها دولة مستقلة لها مقعدها في عصبة الأمم بدأت تسعى لتوسيع جيشها، وقد وافقت بريطانيا على هذه السياسة عندما أدركت احتمال وقوع الحرب أملاً في الاستعانة بالجيش المصري لمساعدتها، وكان طبيعياً إن تتاح فرصة واسعة لعدد كبير من الطلبة في الالتحاق بالكلية بالعسكرية، كانت تلك الفرصة هي الاولى لابناء الطبقة الوسطى وماتحتها للالتحاق بالكلية الحربية . وهكذا اصبح لابناء الطبقات الشعبية دوراً في الجيش المصري، وكان هؤلاء دخلوا الكلية الحربية في ذلك العام أساس المجموعة التي عرفت بعد ذلك بأسم "الضباط الأحرار" دفع تطور الاحداث السياسية في مصر الى زيادة الوعي السياسي وتغلغله بين ضباط الجيش المصري وقد تركت حادثة (4 فبراير 1942)[2] اثراً بعيداً، وكان من اهم نتائجها تدهور قيادة الوفد للحركة الوطنية وأدراك عدد من الضباط بان زعامته لم تعد جديرة بالثقة بعد أن عادت الى الحكم بواسطة الدبابات البريطانية.

ويعلق جمال عبد الناصر على هذا الحدث ويقول :"أما الجيش فقد كان لهذا الحادث تأثير جديد على الروح والإحساس فبعد ان كنت ترى الضباط لا يتكلمون إلا على الفساد واللهو ، أصبحوا يتكلمون عن التضحيةوالاستعداد لبذل النفوس في سبيل الكرامة " [3] . وكان هذا الوعي الجديد بالإضافة الى العدوان المتصاعد للبريطانيين دفعا العديد من الضباط الى التوجه للعمل السياسي المناهض لنظام الحكم وهم يدركون "ان ظهور قيادة للثورة المصرية بين صفوف القوات المسلحة هو امر محتوم مستمد من واقع مصر ومن ظروفها "[4]، وكان بعضها يقوم أساساً على العلاقات الشخصية وحدها بدون رابط سياسي أو اجتماعي، ولذلك لم تترك أثراً في الحركة النضالية بين العسكريين، أما المنظمات التي كان لها أثراً بعد ذلك فقد تشكلت خلال الحرب العالمية الثانية عدة منظمات سياسية سرية بين العسكريين،كان أهمها مجموعة عزيز علي المصري المشهور بوطنيته وشجاعته وعدائهللأنكليز، فتَجمَع حوله عدد من صغار الضباط ، ولكن اعتقال المصري بعد محاولته الالتحاق بانتفاضة العراق عام 1941 أدى الى تصفية هذه المجموعة وتفرق أفرادها ولكن بعضهم قد تطور بفعل الزمن ، ونمو الوعي السياسي ، فكان لهم دور في حركة الضباط الأحرار ، فأصبح أربعة من بين أعضاء هذه المجموعة من أعضاء الهيئة التأسيسية للضباط الأحرار وهم : أنور السادات،عبد اللطيف البغدادي ، حسن أبراهيم ، عبد المنعم رؤوف [5] ، ويرى د.محمد متولى أن فكرة تكوين الضباط الأحرار بدأت بعد حادثة 4 فبراير 1942، ذلك الحدث الذي هز كرامة مصر، وأحسّ الجيش بالمهانة لموقف بريطانيا من الملك فاروق الذي كان حتى ذلك التأريخ شخصية محبوبة ولم يكن قد انزلق نحو الانحراف [6] .كان لحرب فلسطين 1948 تأثيرها المباشر في زيادة النقمة على الأنظمة العربية ، وبالذات النظام الملكي في مصر ، حيث زادت الحرب وملابساتها من أيمان الضباط بحتمية التغيير ، وبخاصة بعد الأمتزاج مع المقاتلين من أبناء الامة العربية على ارض فلسطين العربية ، وقد وضعت الفكرة العربية بصمات واضحة أضافت جذوراً جديدة على معتقدات الضباط الأحرار ، فضلاً عن ما خلفته الهزيمة من آثار نفسية بين صفوف الضباط المصريين الذين أزداد شعورهم العام بأن محنة الجيش هي جزء من محنة الشعب كله أتجاه النظام القائم لأن العدو الحقيقي ليس في قوة الصهاينة العسكرية على أرض فلسطين بقدر ما هي فيقوة الرجعية الداخلية في القاهرة [7]

وهكذا كانت هزيمة الجيش في حرب فلسطين عام 1948 هي حلقة الوصل بين الحركة السياسة للشعب والحركة السياسية للجيش ، فقد أدت مرارة الهزيمة والخيانة دوراً خطيراً في أدراك الضباط الشباب للمهمة الملقاة على عاتقهم في الأطاحة بالنظام الفاسد.

بدأ النشاط السياسي في الجيش يأخذ ابعاداًجديدة بعد عودة الجيش المصري، فقد شكل تنظيم الضباط الأحرار عام 1949، رغم ان جمال عبد الناصر يعطي أنطباعاً بوجود هذا التنظيم قبل الحرب الفلسطينية عندما يقول : "كنا في شهر ابريل 1948 ... وكان تنظيم الضباط الاحرار قابعاً على نفسه ...فقد كانت الرقابة شديدة تتحسس أثارنا من كل أتجاه ... " [8] .

كان عبد الناصر قد نال سمعة طيبة بشجاعته وكفاءته وعلاقته الانسانية مع الضباط أثناء القتال وقد أتاح له إشتراكه في الحرب الفلسطينية أكتشافمعادن الرجال وأختبارشجاعة كل منهم وصدقه وصلابته ، وقد ساعد عبد الناصر في قيادته للتنظيم أنه لم يكن له أنتماء سياسي واضح ولم تتبلور أفكاره بعد في نظرية محدودة ، فأصبح بأستطاعته أن يجمع حوله اليمين الوطني واليسار الوطني الى جانب

الوسط الليبرالي ، فضلاً عن عدد من الضباط المعروفين بشجاعتهم ووطنيتهم وليس لهم أي فكر سياسي محدد ، لقد كان عبد الناصر من الذكاء واللباقة بحيث جعل اليمين يضع فيه أملاً واليسار يضع فيه أملاً ولا يتورط هو بأي التزام .
شُكلت الهيئة التأسيسية للضباط الأحرار عام 1949 من خمسة أفراد هم : جمال عبد الناصر ، كمال الدين حسين ، حسن ابراهيم ، خالد محي الدين ، خالد عبد المنعم رؤوف ، ولما اتسع نشاط التنظيم أنظم الى الهيئة التاسيسية في كانون الثاني 1950 عبد الحكيم عامر ، صلاح سالم ، جمال سالم ، عبد اللطيف البغدادي ، أما زكريا محي الدين ، وحسين الشافعي فقد انضما سنة 1951 [9] .
أزداد عدد الضباط الأحرار واصبحت تتكون حسب ترتيب تشكيلها من جمال عبد الناصر ، كمال الدين حسين ، حسن أبراهيم ، خالد محي الدين ، عبد الحكيم عامر ، عبد المنعم رؤوف ، صلاح سالم ، عبد اللطيف البغدادي ، جمال سالم ، وأنور السادات ، وكانت هذه الهيئة تحتوي على عبد المنعم عبد الرؤوف ممثلاً للإخوان المسلمين[10].وخالد محي الدين ممثلاً لليسار الماركسي، وقد أنتُخبَ عبد الناصر رئيساً لها بالأجماعوعمل على وضع ميثاق عام 1950 يوضح اهداف الضباط الأحرار يرتبط به الجميع وترضى به كل القيادات الممثلة في الهيأة التأسيسية للضباط الأحرار وتضمنت مايلي :

1. القضاء على الأستعمار وأعوانه الخونه من المصريين .
2. القضاء على الأحتكاروسيطرة رأسمال المستغل على الحكم .
3. القضاء على الأقطاع .
4. أقامة جيش وطني قوي .
5. إقامة عدالة أجتماعية.
6. أقامة حياة ديمقراطية سليمة.

ويمكن أن نحدد خصائص وسمات تنظيم الضباط الاحرار كالأتي :-

1. أنه تنظيم عسكري خالص بمعنى أنه كان مقصوراً على الضباط في الجيش ، أي قائماً على الوحدة المهنية .
2. أنه تنظيم قائم على العلاقات الشخصية التي تربط أعضاءه بصرف النظر عنإتجاهاتهم الفكرية .
3. الأتفاق على الهدف الوطني رغم تباين الاتجاهات الفكرية بين أعضائه ، وكان يبحث نقط الالتقاء ويبتعد عن الصراعات الفكرية .
4. أستقلاليةالتنظيمعن كل القوى والمنظمات الحزبية تنظيمياً ، والتعهدبالمحافظة على هذه الأستقلالية في المستقبل .
5. أنه تنظيم وضع لنفسه أهدافاً متواضعة ، تمثلت في دفاعه عن مصالح الضباط وفي عملية الأستيلاء على الحكم ، وفي مواقفه الاجتماعية والسياسية فيما بعد ذلك .
6. عدم وجود أنماط فكرية محددة للتنظيم تعوق إستيعابه للخبرة الواقعية ، ومن هنا كانت محاولاته المستمرة للانفتاح على الجماهير لتحسس مطالبها [12] .أصدرت الهيئة منشورات تحمل أسم "صوت الضباط الأحرار" صدر أولها في كانون الأول 1949 ينادي بتحرير الوطن وتنظيم الجيش ومهاجمة الحكومة والعهد كله، وتتكلم عن الأسلحة الفاسدة، وكانت على أتصال ببعض الصحف الوطنية وخططت لأثارة قضية الأسلحة الفاسدة،وقد أوضح أحد المنشورات هذه الأهداف بالقول "البيانات والحقائق الشعب يريد العدالة الأجتماعية ونحن ننادي بها، والشعب يريد القضاء على الأستعمار وأذنابه ونحن نسجل إرادته والشعب يلعن الأحلاف العسكرية والدفاع المشترك ونحن معه فيما يريد" [11] .ساعد تنظيم العمل في الهيأة التاسيسية على اتساع نشاط التنظيم ، فوصل عدد أعضاءه في نهاية الفترة (1949-1952) الى مابين 90-100 عضو مع أنتشار التنظيم داخل جميع اسلحة الجيش . ويمكننا ان نجمل نشاط التنظيم حتى قيام الثورة بالأمور التالية :

1. نشر برنامج الضباط الأحرار داخل خلايا التنظيم .
2. طبع المنشورات وتوزيعها على الضباط والصحف (بدأت تطبع أبتداءً من تشرين الثاني 1949) في نسخ تتراوحمابين 250-300 نسخة باسم "صوت الضباط الأحرار " .
3. تدريب الفدائيين على القتال وتزويدهم بالسلاح والذخيرة .
4. الاتصالات الشخصية بكل القوى الحزبية العلنية والسرية .
5. ضم الاعضاء الجدد للتنظيم وتوسيع رقعة نشاطه .

أدى النشاط السري لتنظيم الضباط الاحرار دوراً أساسياً في معركة أنتخاباتنادي الضباط ، فقد رَشح لرئاسة النادي حسين سري عامر ، رئيس سلاح الحدود ورجل الملك ، فتكتل الضباط في الجمعية العمومية للنادي ضده عندما قرروا عدم جواز ترشيحه لأنه من قوات الحدود ، وهي لا تعتبر سلاحاً لأنها تضم ضباطاً من مختلف الاسلحة ، فكان هذا القرار صدمة للملك حولت الانتخابات الى معركة سياسية ، ورشح الضباط الأحرار اللواء محمد نجيب لرئاسة النادي وقد نافسه في الأنتخابات ثلاثة هم اللواء حافظ بكري مدير المدفعية ، واللواء ابراهيم الارناؤوطي مدير المهمات، واللواء سيد محمد مدير الصيانة ، وقد فاز اللواء محمد نجيب بعدة مئات من الأصوات ، ولم

يحصل الثلاثة المنافسون ألا على (58) صوتاً ، وعندئذ أصدر الملك قراراً بحل مجلس الإدارة وتعين مجلس أدارة جديد برئاسة علي نجيب قائد قسم القاهرة وشقيق اللواء محمد نجيب [13] .

اتخذ الضباط الأحرار موقفاً معارضاً للملك أثناء أحداث حريق القـاهرة في (26 كانون الثاني 1952) عندما أنزلت قوات الجيش الى القاهرة للقضاء على الانتفاضة الشعبية فأصدروا بياناً جاء فيه :"أن مهمة الجيش هي العمل على استقلال البلاد ... وان وجود الجيش في شوارع القاهرة أنما هو لاحباط مؤامرات الخونة ...ولكننا لا نقبل ضربالشعب ، ولن نطلق رصاصة واحدة علىمظاهرة شعبية ... يجب أن يفهم الجميع أننا مع الشعب الأن ، ومع الشعب دائماً"[14] .وفي مثل هذه الظروف إجتمع الضباط الأحرار في كانون الثاني 1952 واعادوا انتخاب جمال عبد الناصر مرة اخرى رئيساً للتنظيم بالإجماع لمدة سنة أخرى ، وحدد المجتمعون شهرآذار عام 1952 موعداً للثورة ، لكن تطور الأحداث الداخلية دفع الى تأجيل الموعد حتى يوم 15 آب ، ثم قُدم موعد الثورة الى يوم 23 تموز بعد أن وصلت أسماء الضباط الاحرار الى الملك فاروق [15]،والخشية من قيامه بتصفية التنظيم قبل التحرك ضده ، فبدأ عبد الناصر يعقد الاجتماعات لوضع الخطط النهائية للثورة ، وعقد آخر اجتماع لمجلس قيادة الثورة في يوم 22 تموز في شقة خالد محي الدين ، ووقع اختيار المشتركين في العملية على كلمة (النصر) كلمة السر ، وأعد عبد الناصر كشفاً بـ 99 عضواً كان يجب أن يكونوا على علم بكلمة السر ، ولتوزيع الواجبات التنفيذية عليهم ، وأخذ على عاتقه تبليغ من يستطيع تبليغه من هؤلاء الأعضاء ، وكان عبد الناصر وعبد الحكيم عامر قد ابلغا محمد نجيب بموعد الثورة ، وطلبا منه البقاء في منزله ليلة 23/22 تموز أثناء تحرك القوات ضماناً للسرية [16].

أستيقظت مصر كلها صباح يوم الأربعاء 23 تموز 1952 على البيان الذي أذاعه أنور السادات بلسان اللواء محمد نجيب الى الشعب المصري يحدد فيه أسباب الثورة بالقول :"أجتازت مصر فترة عصيبة من تاريخها الأخير من الرشوة والفساد وعدم إستقرار الحكم وقد كان لكل هذه العوامل أثر كبير على الجيش ، وتسبب المرتشون والمغرضون في هزيمتنا في حرب فلسطين" .

وفي الساعة الثامنة والنصف من صباح نفس اليوم أذيع بيان آخر عن القائد العام للقوات المسلحة موجهاً هذه المرة الى ضباط القوات المسلحة مؤكداً أن عهداً جديداً قد بدأ وأن الجيش لن يتخلف عن رَكبْ النهضة والرجولة والتضحية التي هي واجب كل جندي وضابط وكانت قوات الجيش في ذلك اليوم قد احتلت بعض شوارع القاهرة ومرافقها وفي اليوم التالي 24 تموز اذاع اللواء محمد نجيب بصوته بياناً ثالثاً عن اسباب الثورة واغراضها اكد فيه ان الحركة التي قام فيها الجيش ليست لمصلحة فرد وانها حركة بأسم الشعب مستمدة من قلوب المواطنين وان الهدف منها الأصلاح والتطهير في الجيش وفي جميع مَرَافق البلاد وطالب المواطنون الا ينصتوا الى الشائعات المغرضة.قرر مجلس قيادة الثورة خروج الملك فاروق من مصر دون محاكمة ، وأن يدعه للتاريخ يحكم عليه ، وكُلّف اللواء محمد نجيب بتقديم الانذار الى الملك في يوم 26 تموز بالتنازل عن العرش وجاء في الانذار القول : "انه نظراً لما لاقته البلاد في العهد الاخير من فوضى شاملة عمت جميع المرافق نتيجة سوء تصرفكم وعبثكم في الدستور امتهانكملأرادة الشعب حتى أصبح كل فرد من أفراده لا يطمئن على حياته أو ماله ولقد ساءت سمعة مصر بين شعوب العالم من تماديكم في هذا المسلك حتى أصبح الخونة والمرتشون يجدون في ضلكم الحماية والامن والثراء الفاحش والأسراف الماجن على حساب الشعب الجائع الفقير ولقد تجلت آية ذلك في حرب فلسطين وما تبعها من فضائح الأسلحة الفاسدة ، وما ترتب عليها من محاكمات تعرضت لتدخلكم السافر مما أفسد الحقائق وزعزع الثقة في العدالة .... لذلك فوضني الجيش الممثل لقوة الشعب أن أطلب من جلالتكم التنازل عن العرش لسمو ولي عهدكم الأمير أحمد فؤاد على أن يتم ذلك في موعد غايته الساعة السادسة من ظهر يوم السبت الموافق 26 يوليو سنة 1952 والرابع من ذي القعدة سنة 1371 هـ . ومغادرة البلاد قبل الساعة السادسة من مساء اليوم نفسه والجيش يُحمّلُ جلالتكم كل ما يترتب على عدم النزول على رغبة الشعب من نتائج " .

اعلن الملك فاروق تنازله عن العرش ، وغادر الأسكندرية البأيطاليا ، وجرى له توديع رسمي شارك فيه محمد نجيب ممثلاً لمجلس قيادة الثورة . تناولت وثيقة بريطانية مؤرخة في 2 آب 1952 تطور الاحداث في مصر التي ادت الى تنازل الملك فاروق عن العرش ، وقالت في معرض تبريرها للثورة "لم يتمكن الجيش المصري أبداً من استعادة معنوياته التي فقدها نتيجة اندحاره في فلسطين ، وما رافق ذلك من عدم الكفاءة والفساد المشهود في المناصب العليا ، حيث عانت البلاد ايضاً من سوء الادارة ومن تدخلات ومؤامرات الملك والمقربين من القصر وفق نظام يقوم بالتعين على اساس النفوذ وليس المؤهلات"وأشارت الوثيقة الى ان علاقة محمد نجيب بالثورة قد بدأت قبل حوالي ثمانية ايام من أندلاعها عندما وجهت اليه الدعوة ليكون قائداً لها ، وقد اصبح قائداً عاماً للقوات العامة الذي طلب من الملك تعين علي ماهر رئيساً للوزارة . [17]ويبدو من قراءة الوثيقة بان الثورة كانت مفاجئة للبريطانيين في مصر ، فبالرغم من النفوذ البريطاني الواسع والتدخل في كل شؤون مصر الداخلية إلا أن السفارة البريطانية لم تكن لتملك معلومات كافية عن تنظيم الضباط الاحرار ولم تعرف شيئاً عن اعضاءه البارزين حتى بعد إندلاع الثورة وتحرير هذه الوثيقة في 2 آب 1952 .

ثانياً- الثورة والتطورات الدستورية

1- التطورات الدستورية : صدر اول دستور لمصر عام 1923 والذي خصّ في مادته الأولى أن مصر دولة ذات سيادة وهي حرة مستقلة و ملكها لا يتجزأ ولا يتنازلعن شيء منه ، وحكومتها ملكية وراثية ، وشكلها نيابي وأكد الدستور على مبدأ سيادة الأمة فقال في المادة 23 "جميع السلطات مصدرها الامة واستعمالها يكون على الوجه المبين بهذا الدستور " واخذ الدستور بنظام الديمقراطية النيابية وبهذاأسند سلطة التشريع الى برلمان يتكون من مجلسين هما : مجلس الشيوخ ومجلس النواب ، ويقوم النظام البرلماني على أساس أن عضو البرلمان يمثل الأمة بأسرها لا الدائرة التي إنتخبته وحدها، أما السلطة التنفيذية فيتولاها الملك والوزراء حسبما نصت المادة (29) من الدستور [18]. وفي عام 1930 صدر دستور جديد في عهد اسماعيل صدقي اتفق في كثير من إحكامه مع دستور 1923 الا انه خالفه في العديد من المسائل بهدف تقوية سلطة الملك مع اضعاف نفوذ البرلمان ولم يستمر هذا الدستور سوى اربع سنوات ، حيث صدر عام 1935 أمر ملكي بإعادة دستور 1923 والذي أستمر حتى (10 كانون الاول 1953) .وعند أندلاع الثورة في 23 تموز أبقت على الدستور، وطلبت من الملك تكليف علي ماهر بتأليف الوزارة الجديدة ، ثم طلبت الثورة من الملك فاروق التنازل عن العرش لولي عهده الامير أحمد فؤاد ، فأصدر الملك فاروق الأمر الملكي الاتي : " نحن فاروق الاول ملك مصر والسودان لما كنا نرغب رغبة أكيدة في تجنب البلاد المصاعب التي نواجهها في هذه الظروف الدقيقة ونزولاً على ارادة الشعب قررنا النزول على العرش لولي عهدنا الامير احمد فؤاد واصدرنا امرنا بهذا الى حضرة صاحب المقام الرفيع علي ماهر باشا رئيس مجلس الوزراء للعمل بمقتضاه صدر بقصر رأس التين في 4 ذي القعدة سنة 1371 ، 26 يوليو سنة 1952 "ولما كان احمد فؤاد الثاني قاصراً ، فقد أعلن مجلس الوزراء في اليوم نفسه أنه تولى سلطات الوصاية وفقاً لإحكام الدستور ، وقد جرى تعديل الدستور بحيث اصبح لمجلس الوزراء في حالة نزول الملك عن العرش

وانتقال ولاية الملك الى خلفٍ قاصر و لما كان مجلس النواب منحلاً شكل مجلس قيادة الثورة هيئة وصاية مؤقتة للعرش من ثلاثة أعضاء، وتتولى هذه الهيئة ، بعد أداء اليمين أمام مجلس الوزراء سلطة الملك الى أن تتولاها هيئة الوصاية الدائمة ، وبناءاً على ذلك شكلت هيئة الوصاية في 2 أب 1952 من الأمير محمد عبد المنعم والقائمقام محمد رشاد مهناوالدكتور محمد بهي الدين بركات ، وهكذا بقى النظام الملكي بعد الثورة لفترة من الوقت . وكان السفير البريطاني في القاهرة قد ابلغ حكومته في تقرير له عن مقابلته اللواء محمد نجيب رئيس الوزراء أنذاك بان اللواء محمد نجيب قال انه ينوي في المستقبل القريب تسمية لجنة من السياسيين المتقدمين في السن ومن اخرين لاعادة صياغة الدستور ويمكن أن يكون دستور عام 1923 أساساً مع اجراء التعديلات اللازمة لتحويل الملكية الى ملكية دستورية ، وأن الدستور يتضمن الابقاء على وصي للعرش يقوم بمهام الملكية الدستورية ، إنتظارلبلوغ ولي العهد السن القانونية ، ونقل السفير على لسان محمد نجيب القول ان هنالك كثيرين من الناس يصرخون من اجل الجمهورية لكنه لا يحبذ اجراء تغيير جذري وسريعمن هذا النوع ، ويفضل اقامة ملكية دستورية ولن تطرح قضية الاختيار بين المَلكية والدستورية في استفتاء شعبي كما أشارت بعض الصحف .

شكلت حكومة الثورة لجنة لوضع مشروع لدستور جديد يحل محل دستور 1923 وينسجم مع اهداف الثورة وطبيعة المرحلة الجديدة ، وقد رأت اللجنة بإجماع الاراء الغاء النظام الملكي واعلان الجمهورية خلافاً للراي الذي اوضحه اللواء محمد نجيب ووجدت في ذلك ضرورة دستورية وضرورة وطنية والضرورة دستورية تجعل من الشعبمصدراً ومرجعاً في وقت واحد وهي ضرورة وطنية إذ لا سبيل الى تحرير الشعب من المساوئ الاستعمارية الا بإقناع المستعمر أن الشعب هو السيد الوحيد وأن الملك ليس سيد البلاد .

وهكذا قررت قيادة الثورة في بيان لها الغاء الملكية وانهاء حكم اسرة محمد علي واعلنت الجمهورية في (18 حزيران 1953) وتضمن البيان :

أولاً : الغاء النظام الملكي ، وحكم أسرة محمد علي مع الغاء الالقاب من افراد هذه الاسرة .

ثانياً : إعلان الجمهورية ، ويتولى الرئيس اللواء (أركان حرب) محمد نجيب قائد الثورة رئاسة الجمهورية مع احتفاظه بسلطاته الحالية في ظل الدستور المؤقت .

ثالثاً: يستمر هذا النظام طوال فترة الانتقال ويكون للشعب الكلمة الاخيرة في تحديد نوع النظام السياسي الجمهوريواختيار شخص الرئيس عند اقرار الدستور الجديد [19] .

واعقب ذلك صدوراعلان دستوري في (10 كانون الاول 1953) تضمن الغاء العمل بدستور سنة 1923 ، وتكوين لجنة لوضع مشروع دستور جديد وجاء في الاعلان القول : "قامت الثورة ولم يكن هدفها مجرد التخلص من ذلك الملك وانما كانت تستهدف الوصول بالبلاد الى ما هو اسمى مقصداً وابعد مدى وابقى على مر الزمن من توفير اسباب الحياة القومية الكريمة التي ترتكز على الحرية والعدالة والنظام حتى ينصرف ابناء الأمة الى العمل المنتج لخير الوطن".وهكذا أعلن بأسم الشعب سقوط ذلك الدستور، دستور 1923 .

وبناءاً على هذا الاعلان صدر في 12 كانون الثاني 1953 مرسوماً بتأليف لجنة لوضع مشروع الدستور من خمسين عضواً ، وفي 10 شباط صدر إعلان دستوري ببيان نظام الحكم خلال فترة الانتقال تضمن أحدى عشرة مادة تضمنت الامور الاتية :

1. يتولى قائد الثورة ومجلس الثورة أعمال السيادة العليا ، وبصفة خاصة التدابير التي يراها ضرورية لحماية هذه الثورة والنظام القائم عليها لتحقيق أهدافها ، وحق تعين الوزراء وعزلهم .

2. يتولى مجلس الوزراء السلطة التشريعية ، ويتولى مجلس الوزراء والوزراء كل فيما يخص أعمال السلطة التنفيذية .

3. يتالف من مجلس قيادة الثورة ومجلس الوزراء مؤتمر ينظر في السياسة العامة للدولة وما يتصل بها من موضوعات ، ويناقش ما يرى مناقشة من تصرفات كل وزير في وزارته[20] .

وهكذا أطلق الاعلان الدستوري يد قائد الثورة في اتخاذ ما يراه لحمايتها، وتخويله سلطة تعيين الوزراء وعزلهم ، وتخويل مجلس الوزراء السلطتين التنفيذية والتشريعية ، وبذلك فقدت السلطة التشريعية ليسإستقلالها فحسب بل وجودها إيضاً ، كما خضع القضاء لسيطرة قائد الثورة ، رغم النص الدستوري "أن القضاء مستقل لا سلطان عليه بغير القانون "فقد سمح هذا النص التدخل بواسطة القوانين التي تضعها السلطة التنفيذية، فبدأ ظهور المحاكم الخاصة لمحاكمة الخصوم السياسيين فتعطلت الحريات الديمقراطية[21].

وفي عام 1955 صدر كتاب فلسفة الثورة ، وفيه ظهر المزيد من الوضوح الأيديولوجي والفكري للنظام الجديد، وكانت لجنة صياغة الدستور قد قدمت في (17 كانون الثاني 1955) مشروع الدستور الى مجلس الوزراء . إلا أن قيادة الثورة لم توافق على مشروع اللجنة ووضعت دستوراً أخراً أعلن في (16 كانون الثاني 1956) عرض لأستفتاء الشعب في (23 حزيران) وحصل على الموافقة الشعبية بأغلبية ساحقة وتضمن هذا الدستور مقدمة وست أبواب وجاء فيه أن مصر دولة عربية مستقلة ذات سيادة وإن السيادة للأمة ، وخصص الباب الثاني للمقومات الأساسية للمجتمع المصري ، بينما أنفرد الباب الثالث بالحقوق والواجبات العامة ، وعالج الباب الرابع سلطات الدولة. وكان دستور 1956 أول دستور جمهوري في تاريخ مصر ، ونصت المادة (121) من الدستور على أن يقوم مجلس الامة بالأغلبية المطلقة لعدد أعضائه بترشيح رئيس الجمهورية ، ويعرض الترشيح على المواطنين لاستفتائهم فيه ، ويعتبر المرشح رئيساً للجمهورية بحصوله على الاغلبية المطلقة لعدد من أعطوا أصواتهم في الاستفتاء ، وقد صوت الناخبون لصالح الرئيس جمال عبد الناصر في الاستفتاء الذي أجري في (23 حزيران 1956) .

وعند أقامة الوحدة بين جمهورية مصر والجمهورية السورية في شباط سنة 1958 صدر دستور الجمهورية العربية المتحدة في (5 اذار 1958) لتنظيم سير العمل الحكومي في فترة الانتقال ولحين الانتهاء من وضع الدستور الدائم وأقراره ، وقد نص الدستور على ان الجمهورية العربية المتحدة جمهورية رئاسية، وأن السلطة التنفيذية مكونة من رئيس الجمهورية يعاونه عدد من نواب الرئيس والوزراء وهو الذي يعينهم ويعفيهم من مناصبهم وكان الرئيس جمال عبد الناصر قد انتخب لرئاسة الجمهورية العربية المتحدة في الاستفتاء الشعبي الذي أجري في 21 شباط 1958، أما السلطة التشريعية فيتولاها مجلس يسمى (مجلس الأمة) يتم اختيار أعضائه بقرار من رئيس الجمهورية ، واشترط الدستور أن يكون نصفهم على الاقل من بين أعضاء مجلس الامة السوري ومجلس الامة المصري [22] .

وبعد انفصال سوريا عن الجمهورية العربية المتحدة ، صدر اعلان دستوري في (27 أيلول 1962) بشأن التنظيم السياسي لسلطات الدولة العليا ، نصت المادة الاولى من الاعلان على أن يكون التنظيم العام للسلطات العليا على الوجه الأتي : رئيس الدولة ، مجلس

الرياسة ، المجلس التنفيذي ، ورئيس الدولة هو رئيس الجمهورية ويرأس مجلس الرياسة ومجلس الدفاع القومي وهو القائد الاعلى للقوات المسلحة ، أما مجلس الرياسة فيقر السياسة العامة للدولة في جميع النواحي السياسية والاقتصادية والاجتماعية والادارية ويراقب تنفيذها ، والمجلس التنفيذي هو الهيئة التنفيذية والإدارية العليا للدولة ، ويتكون من رئيس المجلس التنفيذي والوزراء وهو مسؤول أمام مجلس الرياسة .وفي عام 1964 صدر الدستور المؤقت للجمهورية العربية المتحدة ، والذي نصت مادته الاولى "الجمهورية العربية المتحدة ديمقراطية اشتراكية ، تقوم على تحالف قوى الشعب العاملة ، والشعب المصري جزء من الامة العربية " ورئيس الدولة هو رئيس الجمهورية ويرشح مجلس الأمة رئيس الجمهورية ويعرض الترشيح على المواطنين لاستفتائهم فيه ، ومدة الرياسة ستة سنوات ميلادية ولرئيس الجمهورية أن يعين نائباً لرئيس الجمهورية أو أكثر ، ويعفيهم من مناصبهم ، ويعين رئيس الجمهورية رئيس الوزراء واعضاء الحكومة من الوزراء، ويعفيهم من مناصبهم، أما السلطة التشريعية فيمارسها مجلس الامة الذي يختار أعضاؤه بطريق الانتخاب السري العام .أستمر العمل بالدستور المؤقت حتى وفاة الرئيس جمال عبد الناصر ، ولم تحدث تطورات دستورية بأستثناء صدور بيان (30 مارس 1968) الذي صدر في أعقاب هزيمة حزيران 1967 ، وتناول الإطار الفكري العام لكيفية البناء الداخلي للمجتمع المصري في جوانبه المختلفة وفي تقويمه للتطورات الدستورية التي شهدتها مصر خلال الفترة بين 1952-1970 يرى طارق البشري ، القاص والمؤرخ من أفضل من درسوا تأريخ مصر الحديث "أن واحداً من الاصول العامة في بناء الدولة منذ ثورة يوليو 1952 ، كان الدمج بين السلطتين التشريعية والتنفيذية . أو أستيعاب السلطة التنفيذية للوجود المستقل للمجلس التشريعي وافتقار وجود هذا المجلس أصلاً ، ما يزيد على تسع سنوات في فترة الثمانية عشر عاماً التالية للثورة ... أما السمة الثانية فهي المركزية الشديدة في بناء اجهزة الدولة حتى تصل الى قمة الهرم في شخص رئيس الجمهورية ...ومن ثم جمع القائم على رأس الدولة سلطات تقرير السياسات وتشريعها وتنفيذها ...ومنها سلطة إصدار القوانين في غيبة المجلس النيابي ، وتفويضه في أصدارها احياناً مع وجود المجلس ، ومنها منح بعض القوانين لرئيس الجمهورية ، سلطة الاستثناء من احكامها ، ثم تأتي السمة الثالثة للنظام السياسي ... وهي إستغناء التنظيم السياسي للدولة والمجتمع من مبدأ الحزبية في عمومه ، سواء تعدد الاحزاب أم الحزب الواحد " .[23]

ثالثاً: التنظيمات السياسية

أ- هيئة التحرير :لسد الفراغ الذي تركه حل الاحزاب السياسية ، أعلنت الحكومة في 23 كانون الثاني 1953 عن قيام هيئة التحرير لخلق نوع من التعبئة الشعبية الشاملة خلف قيادة الثورة ، ورفعت الهيأة شعار "الاتحاد والنظام والعمل"، وقد قسم النظام الاساسي للهيئة أهدافها الى اهداف قومية ، اهداف داخلية ، اهداف خارجية ، وقد تحددت الاهداف القومية بـ:

1- العمل على جلاء القوات البريطانية عن مصر بدون قيد أو شرط وتحرير البلاد من كل سيطرة استعماريه سياسية كانت ام اقتصاديه أم اجتماعية .

2- العمل على مساعدة السودان وتمكينها من تقرير مصيرها بدون تدخل خارجي .

أماأهدافها الداخلية فكانت العمل على تحقيق المصالح الاساسية للشعب ، واقامة مجتمع على اسس من الايمان بالله والوطن والثقة بالنفس ، وتحقيق العدالة الاجتماعية ومراعاة حسن التوزيع للثروة ووسائل الانتاج واستثمار الموارد الطبيعية واقامة نهضة صناعية بصورة شاملة ، وكفالة الحقوق والحريات من الناحيتين السياسية والاجتماعية ، وضمان حرية الفكر والعقيدة وممارسة الطقوس والشعائر الدينية وتوعية وتبصير المواطنين بواجباتهم وحثهم على التضامن والعمل المنتج للنهوضللنهوض بمسؤوليات الاصلاح للبلد.وتحددت الاهداف الخارجية في السعي الدائم الى تقوية ودعم العلاقات مع "الشعوب العربية" وتعزيز ميثاق جامعة الدول العربية لكي يكون وسيلة فعالة لتحقيق طموحات وآمال وآماني "الشعوب العربية" وصولاً الى اهدافها المشتركة ، وتاكيد الاستعداد الدائم للتفاهم مع اي شعب يظهر حسن نوايا التمسك بمبادئ الامم المتحدة . وتضمن نظام الهيئة بعد ذلك معالجة مسائل العضوية ، فالعضوية مفتوحة لكل ابناء مصر من ذوي السمعة الحسنة والاخلاق العالية ، وقد قسم اعضاء الهيئة الى اعضاء عاملين واعضاء منتسبين ،ثم الجمعية العمومية التي تعد اعلى مستوى على صعيد التنظيم ، والتي منحت اختصاصاتها الى هيئة اخرى هي المجلس الاعلى المؤقت ، الى جانب اللجنة التنفيذية العليا والسكرتير العام .[24]

ويمكن القول ان هيئة التحرير تمتعت منذ بدأ قيامها بنظام اساسي على نمط حزبي محكم الى حد بعيد ولكن الممارسات الفعلية للهيأة والتي اتسمت بطابع أجتماعي في الاساس نأت بها بعيداً في واقع الامر عن لعب اي دور سياسي فعال وخلقت بالتالي فجوة واسعة بين تلك الممارسات وبين الاهداف الطموحة التي تضمنها ميثاقها والتي اتسمت بطابع سياسي واضح.ومن ابرز الانشطة السياسيةلهيئة التحرير الدور الذي لعبته الهيئة في احداث مارس 1954 . [25]وذلك لأنها كانت الأطار الذي استطاع من خلاله قادة هيئة التحرير من ضباط الصنف الثاني في تنظيم الضباط الأحرار توجيه الاضرابات والمظاهرات العمالية التي نظمت لمعارضة قرارات 25 مارس 1954 ، كذلك فقد كانت عملية انشاء مراكز تدريب الشعب على استخدام السلاح للتصدي لقوات الاحتلال البريطاني ولمساندة الثورة ومناصرتها والدفاع عنها اذا ما تعرضت لمخاطر حقيقية من قبل قوات الاحتلال وكان هذا من الاعمال المهمة للهيئة . [26]ولم يتعد العمر الفعلي لهيئة التحرير سوى حوالي الثلاث سنوات ، وقد اختلفت الاراء حول تقييم الدور الذي لعبته هيئة التحرير بين مؤيدين ومعارضين، ورأى الرافضون لها ان تجربة هيئة التحرير تضييع للوقت والاموال وافتعال لحركة جماهيرية أبعد ما تكون عن الجماهير ، لانها لم تنشأ عن طريق الجماهير وانما وضعت من اعلى ، وأكد هؤلاء فشل الهيئة لانها ضمت عناصر إنتهازية لا تهمها سوى تحقيق مصالحها الذاتية استطاعت ان تبعدها عن اهدافها المرسومة ، كما اثر الصراع داخل مجلس قيادة الثورة على نشاطها ، وقد وقفت عاجزة أمام التطورات المتلاحقة على الساحة المصرية والعربية وبخاصة عند تأميم قناة السويس والعدوان الثلاثي على مصر .

أما مؤيدو الهيئة فيرون بانها قد ادت دوراً مهماً في التطورات السياسية التي مرت بها مصر. ودفعت الشعب للدخول في حلبة السياسة ، واخذت على عاتقها مسؤولية الممارسات الديمقراطية لاولمرة ، ويمكن قبول الرأيين والتوفيق بينهما ، فقد استطاعت الهيئة بفروعها المنتشرة في القرى والمحافظات من جر اعداد واسعة من الجماهير للمساهمة في الانشطة السياسية ، لكن فتح باب الانتساب اليها على مصراعيه ساعد على بروز العناصر الطفيلية والانتهازية واستثمار انشطة الهيئة وامكانياتها لخدمة مصالحهم الذاتية فضلا عن استمرار

الصراع في داخل مجلس قيادة الثورة قد أثر في نشاطها ، وجعلها عاجزة في النهاية عن متابعة التطورات السياسية الكبيرة التي مرت بها مصر بعد تأميم قناة السويس والعدوان الثلاثي عليها الامر الذي ادى الى حلها . وعلى اية حال فقد تقرر في آيار 1957 الغاء هيئة التحرير بصفة نهائية على ان تؤول ملكية فروع الهيئة ومشتملاتها في المدن والاقاليم الى الاتحاد القومي التنظيم السياسي الجديد .

3- الاتحاد القومي

عندما صدر الدستور الدائم (16 كانون الثاني 1956) نصّ في مادته (192) على القول "يكوّن المواطنون اتحاداً قومياً للعمل على تحقيق الأهداف التي قامت من اجلها الثورة ويحث الجهود لبناء الامة بناءاً سليماً من النواحي السياسية والاجتماعية والاقتصادية "ويتولى الاتحاد القومي الترشيح لعضوية مجلس الامة ، وتبين طريقة تكوين هذا الاتحاد بقرار من رئيس الجمهورية [27] .كان ذلك مؤشراً على عودة المؤسسات التمثيلية وبداية مرحلة جديدة من البناء الوطني بعد المرحلة الانتقالية التي تحمّل مسؤليتها مجلس قيادة الثورة اكثر مما كان تنظيماً ثورياً يمتلك ايديولوجية ثورية واضحة محددة . واستناداً لهذا اصدر الرئيس جمال عبد الناصر مرسوماً في (2 تشرين الثاني 1957) لتشكيل اللجنة التنفيذية العليا للاتحاد القومي ، وطبقاً للوثيقة التي صدرت عن اللجنة التنفيذية العليا للأتحاد القومي عام 1957 فقد استندت فكرة الاتحاد القومي الى ايجاد وحدة في العمل والفكر والادارة ، ووحدت هذه الوثيقة مفهوم هذه الوحدة في انها وحدة الشعب العربي في الوطن العربي المتحرر من كل آثار الاستعمار واعوانه ، وهو الذي يقرر مصيره ومستقبله بإرادته . أما اهداف الاتحاد القومي ، كما وردت في الوثيقة فتتلخص في "أتاحة الفرصة للحاكمين والشعب للتعاون " من اجل علاج جميع المشاكل المحلية والقضايا العامة في ضل المجتمع الاشتراكي الديمقراطي التعاوني ، وتحقيق الديمقراطية السليمة التي تشعر الشعب انه يحكم نفسه بنفسه ولنفسه .

وفي البناء التنظيمي فقد قسمت لتنظيم الاتحاد القومي فقد قسمت منظماته الى اربع مستويات هي : مستوى المنظمات المحلية ، منظمات المناطق ، المستوى الاقليمي ، ثم المستوى القومي "على مستوى الجمهورية " وقد اعتبر هذا المستوى الاخير طبقاً للنظام الاساسي اعلى سلطة تنفيذية في الاتحاد القومي وانيطبها تنفيذ البرامج والسياسات التي يضعها المؤتمر العام واللجنة العامة ، وبعد قيام الوحدة المصرية السورية في شباط 1958 وحل الاحزاب في سوريا ، بدأ تشكيل لجان الاتحاد القومي في سوريا باعتبارها الاقليم الشمالي للجمهورية العربية المتحدة ثم تقرر إدماج الاتحادين في اتحاد قومي واحد . [28]

وهكذا يمكن القول إجمالاً ان فلسفة الاتحاد القومي كانت تقوم على ركيزتين : هما الديمقراطية الاجتماعية والوحدة الوطنية ، وقد تمكن الرئيس عبد الناصر من أضفاء عمق إجتماعي تقدمي ثوري على فهم المسألة الديمقراطية حين اشار عبد الناصر الى ان الاتحاد القومي "مبني على تحرير الفرد من الاستغلال الاقتصادي والاستغلال والاجتماعي والاستغلال السياسي ، وهو تنظيم قومي وطني ...كل الشعب يحمي وحدته "[29]واجهت تجربة الاتحاد القومي تحديات ذات شأن هام وبارز وقد اتاح إطاره الفضفاظ فرصة للشرائح والطبقات الاجتماعية المعادية للثورة واهدافها لكي تتسلل اليه مستغلة بعض المتاعب والتحديات التي واجهتها الثورة : ومنها العدوان الثلاثي عام 1956 وكارثة الانفصال في ايلول 1961 ، حيث عجز الاتحاد القومي عن ان يكون الاطار التنظيمي الثوري الذي يحمي الوحدة ، وهي الخطوة الثورية القومية الفذة في تاريخ العرب المعاصر كما يرى جورج قيصر [30] .

وقد اعترف عبد الناصر بفشل الاتحاد القومي بقوله :"لقد أنشأنا الاتحاد القومي كمنظة شعبية ، وكشكل يحد من الصراع الطبقي ويتمثل خطأنا في اننا قد سمحنا للقوى الرجعيةالدخول في الاتحاد القومي وتحايلوا على شل نشاطه الثوري وحولوه الى منظمة لم تتماشى أعمالها مع مطالب الشعب الحقيقة " .[31]ويضيف الى ذلك المؤلفان بيلياييف وبريماكوف القول :"والواقع ان الاتحاد القومي شل وجوده عملياً ، بعد أن خرجت سوريا من وحدتها داخل الجمهورية العربية المتحدة بوقت غير طويل ، ولم يرتبط قصر عمره فقط بتسلط العناصر الرجعية وإنما ارتبط ايضاً، بصورة وثيقة بالكثير من الاسباب ، إبتداء من عدم تبلور تنظيم الاتحاد على الاطلاق ، وإنتهاء بعدم وجود أساس إيديولوجي واضح لنشاطه "[32] .

3 - الأتحادالأشتراكي العربي :

كان صدور القرارات الاشتراكية في تموز 1961 ، وهي القرارات التي قضت بسيطرة الدولة الكاملة على الاقتصاد الوطني ، وإقامة قطاع عام يضطلع بالدور الرئيسي في عملية التنمية بمثابة إيجاد صورة واضحة المعالم لأيديولوجية النظام المصري، وفي (29 تشرين الاول 1962) أصدر الرئيس جمال عبد الناصر قراراً بتشكيل اللجنة التنفيذية العليا للأتحاد الاشتراكي العربي،وفي (8 كانون الأول) صدر القانون الاساسي للاتحاد الاشتراكي العربي وفتحت الابواب الى التنظيم في (كانون الثاني 1963) .

أعتمد القانون الاساسي للأتحاد الاشتراكي على الميثاق الذي قدمه الرئيس عبد الناصر الى المؤتمر الوطني للقوى الشعبية الذي أنعقد في (21 أيار 1962) ، وقد عرّف الميثاق الاتحاد الاشتراكي بالقول :"هو الطليعة الأشتراكية ، التي تقود الجماهير ، وتعبر عن إرادتها ... وهو الوعاء الذي تلتقي فيه مطالب الجماهير واحتياجاتها ...ويضم بصفته تنظيمياً سياسياً شعبياً ، قوى الشعب العاملة ويتمثل فيه تحالف هذه القوى في إطار الوحدة الوطنية " .[33]حدد الميثاق إيديولوجية النظام المصري ، وقد تمثلت هذه الأيديولوجية في خمس نقاط هي :

1- القومية : وتعني الأنتماء الى "الأمة العربية" من ناحية ، والولاء للأمة العربية من ناحية اخرى .

2- الأشتراكية : وهي تقوم على دعامتين هما : الكفاية والعدل ، فالكفاية تعني توسيع قاعدة الثروة الوطنية ، اي تحقيق تنمية إقتصادية حقيقية، أما العدل فيعني تكافؤ الفرص ، اي ان يكون لكل مواطن نصيب عادل من الثروة .

3- الحل السلمي للصراع الطبقي : تعرض الميثاق للصراع الطبقي كظاهرة حتمية وطبيعية في التاريخ الأجتماعي المصري ، وان هذا الصراع لا يمكن حله عن طريق العنف وإنما يتم حله سلمياً في ظل الاشتراكية ،فعن طريق الاتحاد الاشتراكي يمكن لقوى الصراع أن تتفاعل ديمقراطياً ، وتحل خلافاتها بالاسلوب البناء والتنافس المشروع.

4- الديمقراطية : ويقصد بها وضع السلطة كلها في يد الشعب وتطويرها لتحقيق أهدافه .

5- الألتزام بالدين : أكد الميثاق حرية العقيدة والعبادة ، وقدم القومية والاشتراكية بأعتبارها حقيقتين إسلاميتين وبالتالي لابد من الالتزام بالاسلام في السلوك الاشتراكي ، كذلك رفع الميثاق من أهمية العلم والتكنلوجيا في تقدم العلم والمجتمع وأقرباهمية العمل واعتبره شرفاً ووضعه ضمن القيم . وقد أنيط للأتحاد الاشتراكي القيام بعدة وظائف كانت من اهمها :

1- تنمية المجتمع : فقد عملت القيادة السياسية على ان تقوم تنظيمات الاتحاد الاشتراكي بتعبئة التنمية .

2- التنشئة السياسية : كان من بين مهام الاتحاد الاشتراكي أن يشارك في بناء الانسان المصري الجديد ، ولذلك أسندت الى لجان الوحدات الاساسية مهمة القيام بتوعية الجماهير سياسياً للعمل الاشتراكي والديمقراطي التعاوني ولدعم مبادئ القومية العربية والتعريف بالحقوق والواجبات .

3- الاتصال السياسي : كان من بين وظائف التنظيم نقل أهداف وسياسات وبرامج النظام السياسي الى الجماهير ، ثم نقل المطالب والحاجات المحلية الى النخبة الحاكمة أي إتصال ذو قناتين .

4- الرقابة السياسية : أُنيطت بتنظيمات الاتحاد الأشتراكي مراقبة الاجهزة الادارية ، بما يضمن فاعليتها ووصول الخدمات الى المواطنين في يسر ودون تمييز .

5- حل المنازعات :إضطلع الاتحاد الاشتراكي بمهمة الاسهام في فض المنازعات التي تثور بين المواطنين –بعضهم بعض- أو مع الجهاز الاداري.[35]

أقر المؤتمر الوطني للقوى الشعبية ميثاق العمل الوطني في (30 حزيران 1962)، بعدها اعلن الرئيس جمال عبد الناصر بانه يتصور أن عدد أفراد هذا الاتحاد سيكون خمسين الفا على الاكثر، وقال انه سوف ينزل القرى والمدن لاختيار هؤلاء الاعضاء ، وكان واضحاً ان عبد الناصر يريد ان يتجنب الاخطاء التي وقعت في التنظيمين السابقين (هيئة التحرير والاتحاد القومي) من حيث حشد جميع المواطنين ليكونوا اعضاء تحت دوافع مختلفة وقد تراجع عبد الناصر عن قراره بتحديد عدد اعضاء الاتحاد الاشتراكي ، وقرر ان يكون الاتحاد الاشتراكي تنظيماً شعبياً واسعاًيضم من يتقدم اليه بعدإستبعاد الفئات التي تم عزلها سياسياًومنعت من مباشرة الحقوق السياسية لمدة عشر سنوات [36]ومع ذلك فأنه كان من المفروض ان يكون عدد اعضاء الاتحاد الاشتراكي محدداً او اقل بكثير من عدد الذين تقدموا لعضويته .[37] فقد بلغ عدد أعضائه على سبيل المثال ، عشية العدوان الصهيوني في الخامس من حزيران عام 1967 وفقاً لتقديرات مختلفة من خمسة الى سبعة ملايين عضو الامر الذي جعل من الاتحاد تكويناً هشاً، وغير جدير بتنفيذ مطالب الحزب السياسي ، فقد أفتقد التجانس وكان اعضاءه اناساً متباينين وفي كثير من الاحيان متضادين في معتقداتهم السياسية وكانت النتيجة الاجمالية أن الجانب الأعظم من اعضاء الاتحاد الاشتراكي لم يتحولوا الى متنفذين نشطاء لحفظ الامن ، الأمر الذي دفع جريدة الجمهورية القاهرة الى القول :"أستهان كثير من أعضاء الاتحاد الأشتراكي بواجبهم الاساسي ألا وهو خدمة الشعب والمجتمع " .[38]

وبعد نكسة حزيران عام 1967 جرت محاولة لتنشيط الاتحاد الاشتراكي تمثلت بصدور بيان (30 مارس 1968) ، والذي نصَّ على ضرورة أعادة تشكيل الاتحاد الاشتراكي ، وأعادةإنتخاب أعضائه من القاعدة الى القمة ، كما صدر القانون الاساسي للأتحادالاشتراكي الذي استحدث منصب رئيس الاتحاد الاشتراكي العربي، وتضمن برنامج 30 مارس شعارات"الحرية من أجل المعركة، الديمقراطية من أجل المعركة،ومبادئ الدستور من اجل كل شيئ من اجل النصر، كل شيئ من اجل المعركة".

لم تعط هذه المحاولة نتائجها لوفاة الرئيس عبد الناصر في 1970 [39] .

التنظيم الطليعي (طليعة الاشتراكيين)

فشل الاتحاد الاشتراكي في تحقيق الاهداف التي تضمنها الميثاق ، وأصبح تنظيماً شبه مشلول فقد تأثيره وفاعليته وتحول من هيئة شعبية تمارس التنظيم الطليعي "طليعة الاشتراكيين" .الى اداةبايدي الرجعيين والرأسماليين المستغلين ولهذا عهد عبد الناصر الى اقامة التنظيم الطليعي في اطار الاتحاد الاشتراكي [40] .ترجع بداية التنظيم الطليعي الى شهر حزيران عام 1963 عندما عقد جمال عبد الناصر اجتماعا حضره علي صبري ، محمد حسنين هيكل ، أحمد فؤاد ، سامي شرف ، وطلب أن يتصل كل واحد من الحاضرين بمجموعة من الذين يثق بهم ، وان يشكل منهم خلايا لا يتجاوز عدد افراد كل منها عشرة أعضاء فقط ، كما اشترط ان يكون الامر بصورة سرية ، وقد بدأت في اعقاب ذلك عملية التجنيد للعضوية . أعلن جمال عبد الناصر لأول مرة في مؤتمر المبعوثين في الخارج الذي عقد بالإسكندرية في آب 1966 عن وجود تنظيم سري داخل الاتحاد الاشتراكي وقال عبد الناصر "أن اعضاء الاتحاد الاشتراكي 6 مليون وأنه لايمكن أن يطلب منهم ان يكونوا ثوريين مرة واحد ، وبين يوم وليلة وكل ما اطلبه أن يكون لدينا أولاً مجموعة من الثوريين وقد بدأنا في تكوين الجهاز السياسي ، ولكن بطريقة سرية وان هذه الطريقة سوف تستمر " . وقال "أن عدد افراد هذا الجهاز وصل الى عدة الآف وإن هنالك أشخاصاً دخلوه ثم خرجوا منه لأن إختيارهم لم يكن سلمياً" ، وهكذا بدا الناس في مصر يعرفون لاول مرة أن جمال عبد الناصر قد شكّل تنظيماً سرياً، وكانت فكرة مثل هذا الجهاز موجودة في يوغسلافيا . نصت لائحة التنظيم الطليعي على الا يزيد عدد أعضاء المجموعة على عشرة اعضاء ، وان يسدد العضو اشتراكا شهرياً ، وتعقد المجموعات إجتماعاًإسبوعياً يخصص معظمه للجانب التثقيفي بقراءة نشرات التنظيم السرية ، وكانت تلك النشرات تناقش الاوضاع السياسية الداخلية والعربية والعالمية ، والجانب الاخر من الاجتماع يتضمن مناقشة الاوضاع الداخلية ، وقد تعرضت المجموعات لمشاكل الجماهير واساليب حلها ، خاصة في المواقع التي يحتكون بها سواء في العمل أو في المسكن ، وتكتب كل مجموعة محضراً بإجتماعها تسجل فيه آراء الأعضاء ، أو قرارات المجموعة أو أستفساراتها حول ما يغمض عليها من أمور ...ويقوم مقرر المجموعة بتسليم المحضر الى مستواه الاعلى ، حيث انه يكون في لجنة من مستوى اعلى ، وهكذا ... حتى تتجمع تقارير المجموعات وتلخص وترسل الى امانة التنظيم ، واحياناً كانت ترسل محاضر المجموعات كما هي إذا رأى المستوى الاعلى أن بها مايستحق أن يرسل كما هو ... أو اذا طلبت المجموعة ان يرسل رأيها كما هو [41] .

وهكذا يتضح أن تنظيم طليعة الاشتراكيين لم يكن هدفهالتجسس او كتابة التقارير حول الافراد ، فتلك مهمة تقوم بها اجهزة متخصصة ، ويصعب ان تتصور ان قيادات سياسية تكون مهمتها كتابة تقارير حول افراد ، وكان هدف التنظيم كما نقل على لسان عبد الناصر

،سوف يتحول الى حزب وستكون هنالك احزاب اخرى الى جانبه ، وقد بلغ عدد افراد التنظيم حوالي ربع مليون مواطن مصري ، وكان اغلب الوزراء والمحافظين وعدد كبير من اعضاء مجلس الشعب ، ومعظم اعضاء اللجنة المركزية للأتحاد الاشتراكي من بين اعضاء طليعة الاشتراكين ، ولم يكن في هذا التنظيم اعضاء مجلس قيادة ثورة يوليو ، فقد اتخذ عبد الناصر قراراً بإبعادهم عن التنظيم ، ويبدو وكانه يريد لجيل جديد تولي مسؤولية العمل .

كان التنظيم في البداية نوعياًأي ان الاذاعة لها تنظيمها والصحافة لها تنظيمها والاطباء لهم تنظيمهم وهكذا ، وفي مرحلة تالية تقرر ان يكون التنظيم على اساس الرقعة الجغرافية بحيث يتبع أعضاء التنظيم الحي الذي يسكنون فيه [42] . لقد كانت نهاية التنظيم بوفاة عبد الناصر ، وظهور الصراع مع السادات الذي وجه ضربة قوية للتنظيم بإعتباره يمثل مراكز القوى .

رابعاً : الأهداف الاقتصادية والاجتماعية

تضمت مبادئ الثورة الستة ، ثلاثة من المبادئ لتحقيق الثورة الاقتصادية والاجتماعية ، وقد باشرت الثورة المصرية بتنفيذ مبادئها بعد اقل من شهرين من تفجيرها ، ففي التاسع من ايلول 1952 صدر قانون الاصلاح الزراعي متضمناً تحديد الملكية ومستهدفاً توزيع الارض على الفلاحين لاحداث تغيرات جوهرية في هيكل المجتمع الريفي والعلاقات القائمة فيه ، وفي عام 1955. أنشأة الثورة "لجنة التخطيط" لوضع برمجة علمية للمشاريع التنموية [43]. وفي عام 1956 صدر الدستور الجديد الذي نص على ان الاقتصاد يدار طبقاً لخطة قومية شاملة وانشأت المؤسسات الأقتصادية عام 1957 كهيئة قابضة على كافة الشركات التي تمتلك فيها الدولة 25% من الاسهم او اكثر ، وكانت وظيفتها الاساسية أعداد البرامج لاستغلال موارد هذه الشركات وتوجيهها نحو المشروعات الاستثمارية الجديدة ، وتأسست اول وزارة للصناعة التي وضعت أول برنامج للتصنيع على مدى خمس سنوات ، وكان ذلك البرنامج يفترض أن تقدم الدولة 61% من التمويل اللازم للاستثمارات وكان أغلبها مشروعات للتصنيع الثقيل وفي عام 1958صدر أول قانون للتنظيم الصناعي ، وكان الغرض تدخل الدولة لتحديد نوع الاستثمارات الجديدة في الصناعة.[44]واولت الثورة أهتماماً خاصاً للقطاع الزراعي ، فبعد صدور قانون الاصلاح الزراعي وضعت خططاًزراعية للتوسع في انشاء الجمعيات التعاونية الزراعية ، وجعل الأتمان الزراعي متاحاً لمتوسطي الفلاحين وصغارهم والتوسع في القروض الأتمانية على المحاصيل الزراعية لشراء مايلزم لزيادة الانتاج وعملت الثورة على تنويع الاقتصاد الزراعي المصري ، فبعد ان كان يعتمد على القطن بالدرجة الاولى ، أولت الحكومات الاولى للثورة عنايتهالايجاد محاصيل زراعية جديدة بمستوى إنتاجي كبير نسبياً كالقمح والبطاطا وقصب السكر والرز ، وغيرها من المنتوجات الزراعية ، وكان لبناء السد العالي في أسوان وهو من اكبر المشاريع المائية في العالم دوراً مهماً في زيادة رقعة الاراضي الزراعية ، أضافة لتوليد طاقة كهربائية هائلة ، أضاءت مئات القرى والمدن المصرية [45] .لقد شهدت الفترة الاولى للثورة المصرية 1952-1962 بداية حقيقية للتوسع الاقتصادي الهائل الذي تمثل في ارتفاع الدخل القومي الحقيقي الى(6%)سنوياً وارتفاع معدل النمو للانتاج الصناعي الى (8/5%) ، وفي العام 1960اقرت مصر الخطة الخمسية الاولى كجزء من الخطة العشرية لمضاعفة الدخل القومي سنة 1960 وسنة 1970 ولقد استهدفت الخطة أهدافاً رئيسية عدة منها :

أولاً: مضاعفة الدخل في عشر سنوات

ثانياً: تحقيق عدالة أكثر في توزيع الملكية والدخل وزيادة تكافؤ الفرص .

ثالثاً : زيادة فرص العمالة .

وفي العام 1961 صدرت القرارات الاشتراكية ، واصبح القطاع العام يسيطر على أكثر من (500) مليون جنية تمثل 80%من الاستثمارات الصناعية .... وقد تعرض الاقتصاد المصري الى ضربة قوية فكانت فترة 1965-1970 فترة الانتكاس والضغوط ، فقد وجه الكيان الصهيوني ضربة قاسية للجيش والاقتصاد المصريين فتداخلهم بناء جيش من جديد ، بما يحاك من مشاريع للمنطقة وبالضغوط الخارجية على مصر ومنها (وقف المعونة الامريكية للقمح ، إضطرار الدولة الى تمويل جزء كبير من رصيدها الى العملات الصعبة لشراء القمح من الاسواق العالمية) وفي مثل هذه الظروف الأقتصادية الصعبة توفي الرئيس جمال عبد الناصر .

أما في مجال التنمية الاجتماعية فقد أولت الثورة أهتماماً مركزاً لاحداثإنعطافة جذرية في تطور المجتمع المصري ، وقد قال الرئيس عبد الناصر :"إن مجرد رفع علم الاستقلال الوطني لايمكن أن يكون خاتمة النضال ، بل هو على العكس من ذلك ، أنه بداية النضال الحقيقي من اجل إعادة البناء الاجتماعي ".وفور قيام الثورة بدأت قوانين التأمينات الاجتماعية تصدر تباعاً، ففي ايلول 1952 صدر مرسوم بإنشاء نظام للتأمين والادخار لموظفي الحكومة ، وفي آب 1955 صدر نظام مماثل للعاملين الخاضعين لقانون عقد العمل الفردي ، وفي عام 1957 صدر نظام المعاش لأفراد القوات المسلحة ، وفي عام 1959 صدر قانون تعويض أصابة العمل والعجز والوفاة ، وفي عام 1960 صدر قانون للتامين والمعاشات لموظفي الحكومة ومستخدميها وعمالها ، وقد شرح الرئيس عبد الناصر مضمون هذه القوانين وماتحقق من خطوات فقال عام 1964 :"أصبح هناك نظام معاشات العمل الذي يطال كل العاملين ، أصبحت هناك تأمينات ضد العجز المؤقت أو الدائم ، اصبحت هناك تأمينات ضد البطالة "اما في مجال التعليم فقد حرصت الثورة على انتهاج سياسة ذات شقين اولهما يهدف الى ديمقراطية التعليم ، وكان ابرز ملامحها –مجانية التعليم – في جميع المراحل ، وتحقيق مشاركة طلابية نسبية ، في ادارة الشؤون الطلابية من خلال الاتحادات الطلابية وثانيهما – المضمون الاجتماعي للتعليم ، وقد تمثل في العمل على تعديل مناهج التعليم والتربية والفلسفة وخصوصاً في الكليات النظرية وقد تبع ذلك ادخال ما سميَّ بالمقررات القومية في جميع مراحل التعليم الجامعي ، وادخال مادة التربية القومية في مراحل التعليم الابتدائي والثانوي ، هذا مع العمل على تطوير مناهج التاريخ بالذات في مراحل التعليم غير الجامعي في محاولة لاعادة كتابة التاريخ المصري والعربي على حقيقته .[46]وعلى الرغم من سعة التغيرات الاقتصادية والاجتماعية التي احدثتها الثورة، ألا انها تعرضت لأنتقادات لأنها كانت دون المستوى المرجوّ ، وارتكز هذا الانتقاد على ان مساحة الاراضي الزراعية التي تم توزيعها على الفلاحين المصرين كانت ضئيلة مقارنة بالمساحة الكلية للأراضي الزراعية في مصر ، كما ان كثير من الاسر الفلاحية المصرية ظلت دون ملكية زراعية يضاف الى ذلك زيادة نسبة متوسطي مُلاّك الاراضي على حساب اصحاب الملكيات الواسعة ، وحدوث حالات تحايل من قبل كبار الملاكين عن طريق توزيع الاراضي على عدد من أفراد الاسرة ، ولم تكن مكاسب العمال أيضاً على المستوى المنتظر ، حيث استفاد من الاجراءات الاشتراكية عدد من المدراء والفنين الذين يطلق عليهم ((التكنوقراط)) بدرجة اكبر مما أستفاد العمال . [47]

خامساً: السياسة العربية والدولية لمصر

سعت الثورة المصرية منذ أيامها الاولى الى تحقيق الاستقلال الوطني الناجز، فتمكنت من توقيع إتفاقية الجلاء في (18حزيران 1954) وقامت بتاميم قناة السويس في (26 تموز 1956)، واستطاعت التصدي للعدوان الثلاثي في (29 تشرين 1956) ورفضت بشدة الارتباط بسياسة الاحلاف الغربية ومشروع ايزنهاور، وانفتحت مصر على محيطها العربي ، وقال الرئيس عبد الناصر منذ البداية :" لا يمكن لمصر ان تتحرك خارج إطارها العربي ... ولن تنهض مصر الا باوثق العلاقات مع اشقائها العرب" وقد أوضح عبد الناصر العلاقة الوشيجة لمصر مع امتها العربية وقال :"عروبة مصر ليست مسألة سياسية ولا مسالة تكتيكية ، وانما هي قدر وجود وحياة ... والخطر اللي يهدد الامة العربية خطر واحد خطر الاستعمار وخطر الصهيونية".وانطلاقاً من هذا التصور ساهمت مصر بشكل فعال في إنجاح ثورة الجزائر التي إنطلقت في أول تشرين الثاني عام 1954 ، وقد وفرت مصر الدعم المادي والمعنوي للثورة الجزائرية وشارك ضباط مصريون بإدارة العمليات العسكرية ضد القوات الفرنسية ، الامر الذي جعل عبد الناصر العدو الرئيسي لفرنسا ، واصبحت الحكومة الفرنسية تعتقد بأن القضاء على عبد الناصر هو الوسيلة الوحيدة لحل مشكلة الجزائر وثورتها المسلحة .[48] وقد استمر هذا الدعم حتى حصلت الجزائر أستقلالها عام 1962 ، كما ساندت مصر الثورة اليمنية في (26 أيلول 1962) وشاركت قوات مصرية في القتال الى جانب الثورة اليمنية حتى إستطاعت الصمود بوجه القوى المعادية ووقفت مصر موقف نفسه من الثورة في جنوب اليمن المحتل.أما على صعيد القضية الفلسطينية فقد حملت مصر لفترة طويلة هموم الفلسطينين وحاولت بالتعاون مع العرب الاخرين ، أن تحقق آمال المناضلين في الثورة الفلسطينية ، حتى كانت نكسة مصر في الخامس من حزيران 1967 فتحولت مصر عندها ، لبناء التضامن العربي الذي يقدم دعماً وإسناداً عربياً موحداً لمنظمة التحرير الفلسطينية ، كممثل شرعي ووحيد للشعب الفلسطيني في داخل الارض المحتلة وخارجها.وفي مجال السعي لتحقيق الوحدة العربية فقد باتت الوحدة العربية هدفاً سياسياً وقومياً وكان نضال عبد الناصر من أجل الوحدة نضالاً مستميتاً لانه يرى "أن الوحدة هي حركة شعوب امة واحدة تسعى الى تحقيق ذاتها" .ومن هنا كان لقاء عبد الناصر مع سوريةبإتجاه الوحدة، فكانت الوحدة السورية المصرية التي تم الاعلان عنها في (22 شباط 1958) وولادة الجمهورية العربية المتحدة، التي كانت أول دولة للوحدة في العصر الحديث ، والتي أُريد لها أن تكون نواة لوحدة عربية شاملة ، ولكنا سرعان ماسقطت وحدث الانفصال في (28 أيلول 1961) نتيجة لعوامل متعددة وقد حلل عبد الناصر هذه العوامل بقوله :"الوحدة ما كنش أعداؤها أبداً بس الاستعمار واسرائيل ، ولكن القوى الرجعية في الوطن العربي تحالفت مع الاستعمار ضد القومية العربية وضد الوحدة ... القوى المادية للتقدم كلها تعادي الوحدة ليه لأن الوحدة أعطت دائماً مضموناً إجتماعياً ، القضاء على الاستغلال ، القضاء على تحالف الاقطاع مع رأس المال ، إقامة مجتمع الكفاية والعدل ،أقامةمجتمع تذوب فيه الفوارق بين الطبقات ولهذا في سنة 61 تآمرت هذه القوى ضد الوحدة ...تآمر الاستعمار مع الصهيونية مع الرجعية من أجل فسخ هذه الوحدة ، وحصلت النكسة في سيتمبر سنة 1961"[49].

برز دور مصر على صعيد السياسة الدولية ، فقد أرست دعائم حركة عدم الانحيار ، وظهر دور عبد الناصر في مؤتمر باندونغ، وشاركت مصر في أنجاح جميع المؤتمرات الدولية الهادفة الى مقارعة الامبريالية العالمية والتصدي لها ، وساهمت في دعم حركات التحرر العالمية ، وبخاصة حركات التحرير الافريقية وبرز دور مصر في مؤتمرات الشعوب الافريقية أعوام 1963,1961,1958،وبرز ايضاً دورها الفعال في إنشاء منظمة الوحدة الافريقية .

الخلاصة

ظهر من خلال هذه الدراسة الامور التالية :

1. أدت الأوضاع السياسية والاقتصادية والاجتماعية في مصر قبل الثورة الى زيادة السخط الشعبي ضد النظام الملكي، وهو الامر الذي استثمره الضباط الاحرار للأطاحة بالنظام الملكي .

2. نجحت الثورة المصرية في تحقيق بعض الاهداف التي وضعها الضباط الاحرار ومنها القضاء على الأستعمار واعوانه والقضاء على الاقطاع والاحتكار ، والسعي لأقامة عدالة إجتماعية .

3. أخفقت الثورة في اقامة حياة ديمقراطية سليمة ، فإحتكر العسكر السلطة السياسية وقاموا بحل الاحزاب السياسية ،واقامة تنظيمات سياسية تشرف عليها الحكومة وتقوم بتوجيهها والافادة منها لدعم الحكم القائم، ولم يحدث تبادل سلمي للسلطة السياسية .

4. حاولت السلطة إقامة جيش وطني قوي ، وانفتحت على دول المعسكر الاشتراكي ، كما حاولت الغاء المعاهدات والامتيازات الاجنبية ، الامر الذي أدى الى الصدام مع دول كبرى مثل بريطانيا وفرنسا .

الهوامش

1) عبد العزيز نوار ، تأريخ العرب المعاصر ، جـ1، (بيروت-1970) ص210.

2) للتفاصيل عن هذه الحادثة ينظر :د.محمد أنيس 4 فبراير 1942 في تاريخ مصر السياسي، المؤسسة العربية للدراسات والنشر 1972 .

3) ثورة 23 يوليو ...للحقيقة ،ج4 ، جريدة الانباء - الكويت ، ع 2002 في 1981/7/20.

4) أنور السادات ، قضية الثورة كاملة ، ص53 .

5) ثورة 23 يوليو ... للحقيقة ولعبد الناصر ،ج6 ، جريدة الانباء-الكويت ع2004 ، /7/22 /1981 .

6) د. محمد متولي، ثورات الشعب المصري ...الضباط الاحرار في الحكم، جريدة السياسي مصر /ع326، 1981/12/6 .

7) ثورة 23 يوليو ... للحقيقة ولعبد الناصر،ج7،جريدة الإنباء، ع2006، في 1981/7/24

8) يوميات عبد الناصر عن حرب فلسطين، تقديم محمد حسنين هيكل، ط1، (باريس-1978)ص23 .

9) د.محمد متولي، ثورات الشعب المصري .... الضباط الاحرار في الحكم، جريدة السياسي ،العدد326، في 1981/12/6

10) كان هناك في البداية أربعة من الضباط الاحرار من الاخوان المسلمين ، وقد اختلفوا عها فيما بعد ، وهؤلاء هم : جمال عبد الناصر ، وخالد محي الدين وكمال الدين حسين وعبد المنعم رؤوف . وقد تحول عبد الناصر الى اليسار الوطني ، واعتنق خالد الدين الماركسية ، وابتعد كمال الدين حسين عن الأخوان وأن كان يحمل ميولهم ، اما عبد المنعم رؤوف فقد ضل موالياً لجماعة الاخوان ولذلك لم يدخل فيما بعد الى عضوية مجلس قيادة الثورة ، أما بقية اعضاء الهيئة التأسيسية فلم تكن لديهم انتماءات سياسية واضحة ، وان كان البعض منهم يفضل الفكر اللبرالي كزكريا محي الدين ، والبعض الآخر الفكر الفاشي كمحمد انور السادات ، والبعض وجد نفسه في العمل السياسي دون انتماء معين او مذهب يرتبط به .

11) محمد متولي ، ثورات ، السياسي 1981/12/6 .

12) ثورة 23 يوليو ...للحقيقة ، ولعبد الناصر ج7، الانباء ، ع2005 في 23/ 7/ 1981.

13) المصدر نفسه ، ج4، ع2002 في 1981/7/20 . (14) نوار ، المصدر السابق ، ص123

14) ابلغ الصحفي احمد ابي الفتح ، صاحب جريدة المصري ، حرره ثروت عكاشة ، ظهر يوم 22 تموز ان الملك قد اعد كميناً لألقاء القبض على جميع الضباط الاحرار عندما ينتصف الليل .

15) أ.د.محمد متولي ، ثورات الشعب المصري ، ثورة 23 يوليو ، المقدمات ، الدوافع ، الطريق جريدة السياسي المصرية ، ع324، 1983/11/22.

16) جميع البيانات منشورة في الصحافة المصرية وبخاصة الاهرام والاخبار . من السير ستينفسون الى السيد ايدن ، القاهرة ،سري رقم 179 في 2 أغسطس 1952 جريدة العرب ، لندن ، 2ع، 1462 في 1983/4/12.

17) د.محمود حلمي، النظام الدستوري في الجمهورية العربية المتحدة، القاهرة -1965،ص39-69 ، الوثيقة المرقمة f0317196883-1011/413/52، من السير رالف ستيفنسون الى السير جيمس بوكر في الخارجية البريطانية في16كانون الاول 1952 ، مجلة الوطن العربي ، العدد 310، في 1983/1/21

18) د.محمد حلمي ، المصدر السابق ، ص 87 (20) المصدر نفسه ص117 (21) المصدر ننفسه ص291-320

19) قضية ساخنة في ندوة ليماسول عبد الناصر وتجربته في الديمقراطية، جريدة الوطن الكويتية ، ع 3157 في 1983/12/5

20) د.محمد عبد الحكيم دياب، الثورة العربية المعاصرة ص ص 271-273

21) أحداث مارس 1954/تطورالاحداث داخل مصر بعد تصاعد الخلاف داخل مجلس قيادة الثورة ، وبخاصة مع محمد نجيب الذي اقيل من منصبه في شباط 1954 وتحت الضغوط أعيد الى منصبه في آذار،وأصدر مجلس قيادة الثورة بياناً تقرر فيه الدعوة لعقد جمعية تأسيسية مهمتها مناقشة الدستور الجديد وإقراره والقيام بمهمة البرلمان الى الوقت الذي يتم فيه ، عقد البرلمان الجديد.

22) تأريخ الديمقراطية في مصر، ج1، جريدة السياسة ، 1990/4/5

23) دستور جمهورية مصر عام 1956، القاهرة -1956 ، ص45

24) تأريخ الديمقراطية في مصر ، جريدة السياسة 1990/4/5. (28) المصدر نفسه .

25) جورج قيصر ،23 تموز من الثورة القومية الاجتماعية الى الثورة المضادة ، جريدة تشرين ، السورية ، ع 1566 في 1980/7/26. المصدر نفسه

26) أيغور بيليايفود.أفغيني بريماكوف ، مصر،في عهد عبد الناصر تعريب عبد الرحمن الخميسي، (بيروت-1975) ص152 .

27) الميثاق الذي قدمه الرئيس جمال عبد الناصر الى المؤتمر الوطني للقوى الشعبية يوم 21 مايو 1962 ، (القاهرة -1962) ص113

28) للتفاصيل ينظر المصدر السابق .

29) عبد الواحد الوكيل ، أضواء على الاتحاد الاشتراكي العربي، ص8

30) وهم الذين طبق عليهم قانون الاصلاح الزراعي ، ووضعت ممتلكاتهم تحت الحراسة ، أو اعتقلوا ، والذين صورت لهم اسهم تزيد على العشرة الآف جنيه ، والذين ثبت اشتراكهم في افساد الحياة السياسية ، وكل من اشتغل النقابات العمالية والمهنية والجمعيات التعاونية .

31) التنظيم السري والسادات محور جديد للصدام ، جريدة الوطن الكويتية ، ع3040 في 1983/8/8 . (32) نقلاً من د.بيليايف ود ، يريما كوف ، المصدر السابق ، ص154 .

32) ثورة 23 يوليو في ذكرها التاسعة والعشرين، جريدة الانباء، الكويت ، ع2032، 1987/8/20.

33) عبد الواحد الوكيل ، اضواء على الاتحاد الاشتراكي العربي ، ص8.

34) التنظيم السري والسادات محور جديد للصدام ، مصدر سابق . (39)المصدر نفسه .

35) أسامة دعبول ، 23 تموز من الثورة القومية الاجتماعية الى الثورة المضادة ، تشرين ، ع1516 في 1980/7/26

36) في ذكرى ثورة 23 يوليو الناصرية ،جريدة السفير ، لبنان ، ع 3303، 7/25/ 1983.

37) خليل أرزوقي ، في ذكرى 23 يوليو 1952،مجلة اللواء ، لبنان ،ع3717، 1981/7/23 (39) في ذكرى ثورة 23 يوليو الناصرية ، مصدر سابق .

38) محمد صفي الدين خربوش تقرير عن ندوة : أربعون عاماً على ثورة يوليو "نظرة الى المستقبل" 26 تموز 1992 ، مجلة المستقبل العربي ، العدد 165، تشرين الثاني 1992 ص153

بول جونسون ، حرب السويس ، قدم له أنورين بيفان ، (القاهرة –1957) ص 61–62. (41) إسامة دعبول ، المصدر السابق .